

الى السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

أبرز تقرير «المقولة (الأعمال التجارية) وحقوق الإنسان» الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أهمية إدماج البعد الحقوقي في السياسات البيئية والطاقية، والتنبيه إلى الآثار البيئية والاجتماعية لبعض الأنشطة الاقتصادية، وضرورة حماية حق المواطنين والمواطنات في بيئة سليمة ومستدامة.

وفي هذا الإطار، نسائلكن السيدة الوزيرة عن التدابير التي اتخذتها وزارتك من أجل:

- إدماج مقاربة حقوق الإنسان ضمن السياسات العمومية المرتبطة بالانتقال الطاقى والتنمية المستدامة؛

- تقييم ومراقبة الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الطاقية والصناعية؛

- إشراك الساكنة المحلية والفئات المتأثرة في إعداد وتتبع المشاريع ذات الأثر البيئي.

كما نسائلكن عن آليات التنسيق المعتمدة لضمان انسجام السياسات البيئية مع الالتزامات الحقوقية للمملكة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سميرة حجازي